اغتيال نشطاء حماس: استهداف مركز و ضعف الاحتياطات الأمنية

22-9-2004

كشفت دراسة أمنية أعدها أسرى فلسطينيون أن نجاح العديد من عمليات اغتيال نشطاء المقاومة التي نفذها الاحتلال مؤخرًا يعود إلى عدم دراية رجال المقاومة الفلسطينية بقوة العدو التكنولوجية، وقدرته الكبيرة على المراقبة والتنصت، إضافة لضعف التدابير الأمنية التي يتخذونها لحماية أنفسهم؛ لمحدودية إمكانياتهم، ولإيثارهم الجهاد والاستشهاد على أي احتياطات أمنية قد تكون ضرورية..
وكانت إفادات لهؤلاء الأسرى قد أشارت
بقلم وسام عفيفة

شهدت الأشهر الأخيرة تصاعد موجة جرائم اغتيال ضد قيادات المقاومة الفلسطينية كان آخرها، وفي أقل من أربع وعشرين ساعة، جريمة اغتيال اثنين من القيادات الميدانية لكتائب الشهيد عذ الدين القسام (الشهيد المجاهد رباح درويش زقوت، 37 عاماً، والشهيد نبيل إبراهيم الصعيدي، 38 عاماً، حيث جرى تصفيتهما مساء الاثنين الماضي بصواريخ الطائرات الحربية الصهيونية، وجريمة اغتيال القائد الميداني خالد ابو سليمة قبلهما بيوم واحد. وقد تزامن هذا التصعيد مع تأكيد مصادر أمنية صهيونية بأن عمليات اغتيال النشطاء الفلسطينيين سوف تتواصل وخصوصاً في قطاع غزة، الأمر الذي ينذر باستمرار موجة الاغتيالات خلال الأسابيع والأشهر القادمة والتي يفترض ان تسبق تنفيذ خطة الانسحاب من قطاع غزة (اذا ما صدقت النوايا الصهيونية).
وعلى أية حال، ترى المقاومة الفسطينية -وعلى رأسها حماس- أنها تخوض مواجهة مفتوحة مع الاحتلال، ولكن غير متكافئة من حيث الامكانيات العسكرية والتقنية التي يعتمد عليها الكيان في حرب الاغتيالات التي لم تمنع المجاهدين من مواصلة عملهم المقاوم رغم أن "الزنانة" "والاباتشي" تحلق فوق رؤوسهم على مدار الساعة. غير أن زيادة عدد عمليات الاغتيال ونجاح جيش الاحتلال في قتل عدد كبير من قادة المقاومة خاصة حركة حماس أثارت كثيرا من الجدل والتساؤلات حول الاحتياطات الامنية التي يتبعها المقاومون، وهل هناك نوع من عدم الانضباط والانصياع لأوامر تقضي بعدم خروج النشطاء في سيارات تجعلهم في دائرة الاستهداف.
* موجات اغتيال:
وبالرغم من أن مسلسل الاغتيالات لم يتوقف منذ بداية الانتفاضة في إطار الحرب المفتوحة بين المقاومة الفلسطينية وجيش والكيان الصهيوني، إلا أن لكل موجة اغتيالات أهدافا مرحلية مرتبطة بالمتغيرات السياسية والأمنية، وعلى ما يبدو فإن توقيت التصعيد الصهيوني الأخير يرتبط بشكل كبير بالحديث حول الانسحاب من قطاع غزة من جانب والأزمة الداخلية التي يواجهها المستوى السياسي من جانب آخر في ظل تصدع العلاقات الداخلية، خصوصا فيما يتعلق بالصدام الجاري الآن بين شارون واليمين الصهيوني المتطرف. وعلى الصعيد الأمني، فقد كان تصعيد الاغتيالات شبه مؤكد عقب عملية بئر السبع التي نفذها مجاهدان من حماس والتي رفعت مستوى الإحباط الأمني لدى جيش الاحتلال والأجهزة الأمنية مع استمرار اطلاق صواريخ القسام وقذائف الهاون وفشل وقفها.
أما في جبهة المقاومة الفلسطينية، فمع كل موجة اغتيالات تبرز التساؤلات حول مدى أخذ المقاومين للاحتياطات الأمنية والاستفادة من تجارب وأخطاء الماضي خاصة وأن أسلوب الاغتيالات بشكل عام لم يتغير في قطاع غزة، وهو يتركز على الاستهداف من الجو، وعليه فإن التهديد الصهيوني والمعطيات السياسية والأمنية تشير إلى أن الأشهر القادمة سوف تشهد تصعيدا صهيونيا بهدف استنزاف المقاومة وعلى رأسها حماس إلى أبعد مدى، الأمر الذي يفرض على المقاومة إعادة تقييم إجراءاتها الأمنية. قوات الاحتلال كانت قد صرحت أكثر من مرة أنها بصدد "تطهير" قطاع غزة من عناصر وقادة المقاومة عبر سلسلة طويلة من العمليات العسكرية سواء بالاغتيال أو الاعتقال أو من خلال عمليات استنزاف طويلة تقوم فيها قوات الاحتلال بعمليات اجتياح مستمرة للمدن والقرى الفلسطينية. .
* قوائم جاهزة:
ويبدو أن جيش الاحتلال الإسرائيلي لديه قائمة معدة سلفا بالأسماء التي ينوي تصفيتها. وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أكثر من مرة أن مجلس الوزراء المصغر صادق برئاسة اريل شارون على لائحة بأسماء قادة حركة "حماس" المستهدفين بالاغتيال، وتشمل 7 قياديين في الداخل و 5 في الخارج (وكان هذا قبل نحو ستة أشهر(.
وقال شارون إن "إسرائيل" ستواصل "سياسة الغتيالات ولن تتوقف عنها ما دام المخربون يخططون لتنفيذ عمليات"، و كان شارون قد صرح في أعقاب استشهاد مؤسس "حماس" الشيخ أحمد ياسين والدكتور الرنتيسي "إنهما الرقمان واحد واثنان، وإن القائمة ليست قصيرة"، وتعهد بملاحقة قادة المقاومة الفلسطينية قبل الانسحاب من قطاع غزة. ونقلت الإذاعة العبرية الرسمية في وقت آخر عن مصادر "إسرائيلية" أن المجلس الوزاري "الإسرائيلي" المصغر برئاسة شارون صادق على لائحة بأسماء قادة "حماس" المطلوب استهدافهم، وحسب المصادر فإن القائمة التي تم تقديمها من جهازي الأمن العام (الشاباك) والاستخبارات (الموساد) تشمل أسماء عدد كبير من القياديين في الداخل والخارج مشيرة إلى أن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس يتصدرها..

في المقابل توعدت حركة حماس بالرد على عمليات الاغتيال الأخيرة والمجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، وأن ردها على ذلك سيكون موجعا.
وقال مشير المصري المتحدث باسم حركة حماس في تعقيبه على قيام قوات الاحتلال بتنفيذ جريمة اغتيال استهدفت اثنين من القادة العسكري في كتائب القسام "إن هذه الجرائم لن تمر دون عقاب وليعلم الشعب الصهيوني أن شارون يجره عبر جرائمه إلى الهاوية".
وأكد المصري أن "حماس لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الجرائم التي ترتكب بحق أبناء شعبنا في كل يوم، وليعلم هذا العدو أننا لن نسكت عن ذلك، وأن مسيرة المقاومة مستمرة بإذن الله، وأن كل هذه المحاولات اليائسة لإضعاف جذوة المقاومة في قلوب الشعب الفلسطيني ستفشل أمام هذا الصمود الأسطوري من قبل الشعب الفلسطيني". وأشار المصري إلى أن هذه المجازر تضاف إلى الجرائم التي ترتكب بحق الشعب في كل اليوم، منوها إلى تصريحات رئيس الوزراء الصهيوني آرائيل شارون الأخيرة بأن حماس سوف تستهدف قوات الاحتلال خلال انسحابها من قطاع غزة، مؤكدا أن شارون من خلال هذه التصريحات برر هذه الجرائم التي تمارس على الأرض الفلسطينية. وقال المصري "إنه من الملاحظ أن العدو الصهيوني يسعى إلى النيل من حماس، وإلى إضعاف شوكة المقاومة، لذا نؤكد أن المقاومة ثابتة، وهذه الجرائم والاغتيالات لن تثنينا عن طريق المقاومة ولن تضعف حماس أو تكسر إرادة الشعب الفلسطيني، بل تزيده لُحمة وقوة وإصرارا على مواصلة الدرب بعد أن فشلت الخيارات الأخرى".
* تصفيات بالجملة:
المواجهة في الضفة لم تتوقف منذ حملة السور الواقي وظلت موجة الاغتيالات في نفس المستوى تقريبا وقد تركزت عمليات الاغتيال خلال الأشهر الأخيرة على استهدف عناصر كتائب شهداء الأقصى كان أبرزها في نابلس وجنين، ولعل آخرها جريمة الاغتيال في يوم الاثنين الموافق لـ 13/9/2004، التي طالت الشهداء الثلاثة، من كتائب "شهداء الأقصى" الجناح العسكري لحركة فتح، استشهدوا بعدما قصفت طائرة مروحية بصاروخ جو - أرض السيارة التي كانوا يستقلونها.
أما في قطاع غزة فقد ردت قوات الاحتلال على عملية بئر السبع بجريمة اغتيال على شكل مجزرة استشهد فيها 15 مجاهدا من كتائب القسام عندما هاجمت الطائرات الصهيونية منتصف ليل يوم الثلاثاء الموافق 7/9/2004، ملعب الشيخ أحمد ياسين، كان يقام في داخله مخيما لتدريب عناصر ونشطاء من حركة حماس.
والأمر المؤكد أن جرائم الاغتيال لم تكن تنحصر في ردات فعل فقط، بل تأتي في إطار خطة أمنية لتصفية كوادر المقاومة، فقد سبقت الموجة الأخيرة محاولة اغتيال فاشلة لأحد قادة حماس (أحمد الجعبري) الأربعاء الموافق لـ 18/8/2004، في حين استشهد في العملية 5 من المجاهدين الذين تواجدوا في المكان المستهدف..
وبهذه العمليات تصبح جرائم الاغتيال أبرز وسائل المواجهة في انتفاضة الأقصى، بل تكاد تكون الأكبر من حيث عدد الشهداء والأساليب المستخدمة. وتشير إحصائيات غير نهائية إلى أن قوات الاحتلال اقترفت نحو 130 جريمة اغتيال سياسي منذ بدء الانتفاضة، بمعدل عملية اغتيال كل أسبوع تقريبا، وقد استشهد نحو 300 شخصا، وأصيب نحو 500 آخرين في تلك الجرائم، وكان من بين الضحايا نحو 35 طفلا..
* الثغرات الأمنية:
الثغرة الأمنية هي مفتاح أجهزة أمن العدو الصهيوني للوصول إلى المجاهدين، وكلما اتسعت هذه الثغرة كلما زادت نسبة نجاح عمليات الاغتيال، وهذا يفسر تركيز العمليات على شكل موجات. في أجهزة الأمن العدو يعتمدون على بنك من المعلومات، فليس كافيا الوصول إلى مجاهد، بل الأهم هو كشف الدائرة العسكرية التي يعمل من خلالها أو الدوائر الأخرى التي يرتبط بها، تكون خلالها فترة استرخاء قد تستمر لأسابيع أو حتى أشهر تتركز خلالها عمليات التجسس، الرصد والمتابعة. كما أن هذه الأجواء قد تخدع المقاومين وتعطيهم فرصة للاسترخاء وفي لحظة معينة يتم ترجمة المعلومات إلى عمليات اغتيال مكثفة على شكل موجة،
وفي هذا الإطار، كشفت دراسة أمنية أعدها أسرى فلسطينيون في سجون الاحتلال أن نجاح العديد من عمليات اغتيال نشطاء المقاومة التي نفذها الاحتلال مؤخرًا يعود إلى عدم دراية رجال المقاومة الفلسطينية بقوة العدو التكنولوجية، وقدرته الكبيرة على المراقبة والتنصت، إضافة لضعف التدابير الأمنية التي يتخذونها لحماية أنفسهم؛ لمحدودية إمكانياتهم، ولإيثارهم الجهاد والاستشهاد على أي احتياطات أمنية قد تكون ضرورية..
وكانت إفادات لهؤلاء الأسرى قد أشارت إلى أن "الهاتف الخلوي" هو المتهم الأول في نجاح مخابرات الاحتلال في الوصول للشخص المراد تصفيته أو اعتقاله إلى جانب تحديد بصمة الصوت للشخص المستهدف إسرائيليا، خصوصًا أن غالبية المقاومين يجهلون مدى قدرات مخابرات الاحتلال في مجال مراقبة الاتصالات التي تجرى عبر الهاتف المحمول والتحكم بأسراره.
ومن خلال دراستها لعشرات عمليات الاغتيال، ونتائج التحقيق مع بعض العملاء المشاركين فيها.. تشير اللجنة العلمية بسجن عسقلان في دراستها إلى أن نجاح عشرات عمليات الاغتيال يرجع لعدة أسباب، منها:
عدم حذر النشطاء الفلسطينيين المستهدفين، واستخدامهم الهواتف النقالة خاصة في أحاديثهم دون الانتباه لقدرة قوات الاحتلال على مراقبة كافة تلك المكالمات وتسجيلها والتعرف على بصمة صوت المتحدث حتى لو تحدث عن طريق هاتف آخر. وترجع الأسباب كذلك لظاهرة العملاء الذين يقومون بمساعدة قوات الاحتلال في تتبع المطلوبين الفلسطينيين.
جدير بالذكر أن عمليات الاغتيال كانت تتنوع في الضفة وغزة عبر عدة وسائل مختلفة تتبعها قوات الاحتلال للإيقاع بالمجاهدين، أبرزها قصف سيارة الشخص المطلوب صاروخيا من طائرة عمودية تحدد الهدف بدقة؛
هذا إلى جانب وسائل أخرى، مثل إطلاق النار على جسد المستهدف من خلال قناصة يبعدون مسافة قريبة من خلال كمائن تنصب للمطلوب على الحواجز العسكرية لقوات الاحتلال؛ أو وضع عبوات ناسفة بتحكم عن بعد في سيارة الشخص المطلوب؛ كذلك إطلاق النار على الشخص المطلوب من داخل المواقع العسكرية لقوات الاحتلال، بالإضافة إلى وضع عبوات ناسفة بتحكم عن بعد في مقصورة الهاتف العمومي، أو في مواقع مواجهات مسلحة ساخنة.